الفصل الأول

هنود وأمريكيون

«هذه التجربة سوف تغير مجرى حياتكم»، قالها فيكتور مينيزيس، عضو مجلس إدارة مؤسسة الهند الأمريكية (AIF)، في حين وقفت مجموعة من خريجي الجامعات ممن أنهوا دراساتهم مؤخراً مع مجموعة من الكوادر الشابة، وقد استحوذت على انتباههم كلمات مينيزيس. كانوا جميعهم قد اجتازوا بنجاح إجراءات الاختبار الصارمة، ليصبحوا «الزملاء الجدد لفيلق خدمات مؤسسة الهند الأمريكية» وكانوا متجمعين في حفل استقبال يقام على شرفهم في مقر المؤسسة في مدينة نيويورك. وقام بعضهم وهم يحملون بأيديهم كؤوس الشراب وأطباقاً صغيرة من المقبلات الهندية بالتنقل في المكان بعصبية، في حين كان آخرون ينظرون حولهم بثقة، وقد علت وجوههم ابتسامة مشرقة؛ وكانت قلة منهم قد زارت الهند من قبل. وكان بعضهم من الأمريكيين الهنود الذين يتكلمون إحدى اللغات الهندية. والكثيرون منهم لم تكن لهم من صلة بالهند على الإطلاق، عدا الرغبة في اكتساب الخبرة العملية في مجالات متنوعة مثل تحسين سبل العيش، صحة النساء، والتعليم الأساسي.

أرادت مارجوري شولمان وهي من مواطني ولاية كونيكتيكت وامرأة شقراء ضئيلة الحجم في سنيِّها العشرين الأولى، أرادت أن تتعلم المزيد عن المشروعات التجارية الصغيرة حتى تقوم بخدمة المجتمعات المحلية الفقيرة في الولايات المتحدة على نحو أفضل. وكانت ڤيمالا بالانيسوامي، التي نشأت في مدينة اوغستا بولاية جورجيا، قد توجهت إلى جنوب الهند. وقد أقرت بأن «لغتي التاميلية ليست ممتازة، ولكن بإمكاني أن أتدبر أمري في الكلام». وتبدو ڤيمالا وهي ابنة مهَاجرين من منطقة جنوب آسية بشكل لا لَبْس فيه، إلا أن كل قسم من حديثها يشبه تلك المواطنة الأمريكية التي تشكل هويتها. وقد أخبرتني أن إقامتها في الهند مدة عامين في وقت سابق جعلها تدرك كم كانت أمريكية في الواقع. «لقد أشار إليّ

الجميع على أنني الفتاة الأمريكية» قالت لي وهي لا تزال دَهِشةً قليلاً كونها الفتاة الهندية التي كانت تترعرع في صغرها في ولاية جورجيا. وكان جميع الزملاء الذين تحدثت معهم بلا استثناء يعتزمون أخذ خبرتهم في الهند وتطبيقها في مهن كانوا يأملون أن يمارسوها في العمل المصرفي، أو في الطب، أو في حقل الخدمات العامة.

وقد عمدت إلى إحراج فيكتور مينيزيس، وكان يرتدي بذة رجال أعمال أنيقة بسيطة وربطة عنق حريرية حمراء بسؤاله عما كان هؤلاء الشبان الأمريكيون يأخذونه معهم إلى الهند عدا عن المهارات والخبرات والتعليم، فقد كان التقدير الذي يحظى به البرنامج يعود إلى مؤسسة الهند الأمريكية. فأجاب موضحاً «هؤلاء الشبان الأمريكيون يصبحون سفراء للهند وللقضايا الهندية عندما يعودون». «أنظري، هنالك من الأمور المشتركة بين الهند والولايات المتحدة أكثر كثيراً مما هنالك من الاختلافات، وتشكل الهند مختبر تجارب رائعاً للعديد من الموضوعات والقضايا. إنها نموذج مصغر لكل مسألة سياسية مهمة يواجهها العالم».

وكانت مؤسسة الهند الأمريكية قد تلقت منحة كبيرة من مؤسسة فورد في العام الماضي لتشجيع الأعمال الخيرية الإنسانية داخل المجتمع الأمريكي - الهندي. إن الميل الأمريكي الهندي باتجاه رد العطاء سوف يندفع على الأرجح ليبلغ مستويات جديدة عن طريق هذا المسعى معززاً بذلك الحلقة الطيبة التي تعود بالنفع على كل من الهند والولايات المتحدة.

الولايات المتحدة والهند

شعبٌ لشعب

حتى مجيء هذا القرن، كانت العلاقة بين الولايات المتحدة والهند وبشكل حصري تقريباً علاقة شعب بشعب. كانت العلاقات التجارية والسياسية ليست ذات أهمية لأسباب أقلها أن حكومة الهند كانت لمدة ملحوظة من الزمن تتبع بريطانية العظمى. وفي ظل الحكم البريطاني أصبح اسم الهنود مرتبطاً باسم الولايات المتحدة بوصفها مستعمرة بريطانية أخرى مشابهة. وأبدوا إعجابهم بها لكونها حققت ما كانت تتمناه الهند: الاستقلال. وتدفقت التيارات الفلسفية القوية جيئة وذهاباً بين البلدين، وهي تيارات أثّرت بشكل كبير

في المستقبل السياسي لكلتا الأمتين. وكانت الفلسفة وعلم اللاهوت في الهند يشكلان مصدر إلهام عميقاً للأمريكيين الذين يؤمنون بالفلسفة القائلة إن اكتشاف الحقيقة يتم عبر دراسة آليات الفكر، وليس عن طريق التجربة. وقرأ رالف والدو ايمرسون وهنري ديفيد ثورو الكتب الهندية المقدسة بما فيها «ڤيشنو پوراناس» Vishnu Puranas* و«مهابهاراتا» Mahabharata** وكتب الاثنان أشعاراً ومقالات من وحي قراءتهما للكتب الهندية.

وكانت بطاقة الدعوة التي وجهت لحفل زفاف والديَّ قد اقتبست الأبيات الآتية من شعر والت ويتمان «ممر إلى الهند» من ديوانه الشهير «أوراق العشب» الذي صدر عام 1855.

ممر إلى الهند!

إيهِ أيتها الروح، ألم تدركي غاية الرب منذ البداية؟

أن تنبسط الأرض وتتصل بشبكة من الخطوط.

أن تقترن الشعوب وأهل الجوار بعضهم ببعض وأن يهبوا أنفسهم للزواج.

أن يجري عبور المحيطات، وتقريب البعيد.

أن تتحد البلاد معاً.

كان اتحادهما الأمريكي - الهندي الذي تم في عام 1957 اتحاداً غير عادي. وساعد الاقتباس من ويتمان على وضع أسس له في تقليد أمريكي مميز، إلا أن هذا لم يمنع عميدة كلية البنات من استدعاء والدتي إلى مكتبها لمحاولة إقناعها بالعدول عن ارتكاب غلطة شنيعة. ففي حين أنها ربما لا تقوم بذلك بارتكاب أي شيء غير قانوني في ولاية أوريغون، فإنها سوف تكون متهمة بانتهاك قوانين عدم جواز اندماج الأعراق في الجنوب الأمريكي التي تمنع الزواج بين شخص أبيض وآخر غير أبيض.

* قصص أسطورية تدور حول أحد الآلهة الكبار في الديانة الهندوسية. وتعني كلمة «ڤيشنو» الكائن الأعلى. (المترجمة)

** ملحمة شعرية عظيمة من التراث الهندوسي مكتوبة باللغة السنسكريتية يعود تاريخها إلى نحو العام 400 قبل الميلاد. (المترجمة)

لقد قرأ المهاتما غاندي كغيره من الآلاف من الهنود الآخرين من جيله، بمن فيهم جدي وجدتي أنا، قرأ ايمرسون وثورو. وتأثر غاندي بفكرة ثورو عن العصيان المدني فدمجها في أساليبه السياسية الخاصة، سياسة اللاعنف، والمقاومة التي تنبذ العنف. ولم يغب عن ذهن غاندي أيضاً لقاء حصل مصادفةً بعد مدة قصيرة في اليوم الذي أعقب الحادثة الشهيرة عندما تم رميه خارج مقصورة قطار مخصصة للبيض فقط، مع «زنجي أمريكي» كان مثله محروماً من حقوقه المدنية في موطنه بجنوب إفريقيَّة التي كانت تحت حكم نظام عنصري. وقد ربط غاندي وأتباعه محنة الهنود المقهورين،المغلوبين على أمرهم، ولاسيما المنبوذين، بمحنة الأمريكيين الأفارقة في أمريكة في عهد الرئيس جيم كراو.

وأثناء أعوام العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، تابع الأمريكيون الأفارقة وعلى نحو وثيق تقدم غاندي وحركة تحرير الهند في مطبوعات كانت تقرأ على نطاق واسع مثل كتاب «الأزمة». وفي عام 1936. رأس هوارد ثورمان وفد صداقة من السود في زيارة إلى جنوب آسية واجتمع مع غاندي. وناقشا التشابه بين القمع الذي كان يتعرض له المنبوذون في الهند والقمع الذي يتعرض له الأمريكيون الأفارقة. وأصبح مارتن لوثر كينغ على معرفة بغاندي وفلسفته عبر كتاب ثورمان وعنوانه «المسيح والمحرومون»[1] ويظهر هناك في الفيلم التلفزيوني عن مارتن لوثر كينغ الذي يصوره وهو يلقي خطبته الشهيرة التي يقول فيها: «لدي حلم» عند أعتاب النصب التذكاري للرئيس لينكولن، يظهر الأتباع المحيطون به وهم يرتدون القلنسوة البيضاء التي كانت تميز نهرو. وكان كينغ قد قال عن إسهام نهرو في حركته: «لقد قام المسيح بتزويدنا بالعزيمة والحافز بينما قام غاندي بتزويدنا بالنهج»[2].

فاضت مشاعر التعاطف ما بين كفاح الهند من أجل الاستقلال وكفاح الأمريكين الأفارقة من أجل المساواة في الحقوق على نحو عميق. والمعروف تاريخياً أن الجامعات التي كانت مقتصرة على السود كانت تشجع الطلبة الهنود على المجيء للدراسة في مؤسساتها. وقد أبلغتني الكاتبة مارينا بودوس أن والدها، وهو هندي ينتمي لعرق معين من غويانا كان يتابع المحاضرات في جامعة هارفرد في الخمسينيات إلى جانب مجموعة من الطلاب القادمين من الهند.

وعلى الساحل الغربي، كان هناك أناس من طائفة السيخ قدموا من منطقة البنجاب مع غيرهم من المهاجرين من الهند إلى مدينة سياتل وإلى منطقة سنترال ڤالي في ولاية كاليفورنيا نحو العام 1400، ليعملوا في قطع الأشجار واستخراج الأخشاب منها فضلاً عن العمل في الزراعة. ومع إدراكهم القوي لوضعهم الذي يفتقر للحماية باعتبارهم من سكان مستعمرة تتبع بريطانية العظمى ومن رعاياها فقد أطلقوا حركة ثورية من أجل استقلال الهند عن الحكم البريطاني تسمى «حركة غادار» Ghadar Movement. كان مقر أعضاء الحركة أو «الغاداريون» موجوداً في مدينة سان فرانسيسكو، حيث لجؤوا إلى إصدار صحيفة. وجمع هؤلاء الأمريكيون الهنود المال في إطار سعيهم لنيل الحرية لوطنهم، ونظموا رحلة لقارب (كان مصيره الغرق) محملاً بالبنادق والذخيرة لتسليمها إلى المناضلين من أجل الحرية في الهند. وعمد مهاجرون آخرون من البنجاب، استقروا في كاليفورنيا، إلى إدخار أموال كافية لشراء أراضٍ وإنشاء مزارعهم الخاصة. وما يزال هناك مجتمع مزدهر من رعايا البنجاب موجود في مدينة بوبا بولاية كاليفورنيا وما حولها. وبعد السماح لهم بدخول الولايات المتحدة كرجال أَعزاب، تزوج الكثيرون منهم نساءً أمريكيات من أصل مكسيكي. وعندما تعرضت مزارعهم للتهديد بالمصادرة بمقتضى بنود قانون عام 1913 الذي يمنع تملك الأراضي للأجانب، لجأ الكثيرون إلى تسجيل أملاكهم بأسماء زوجاتهم لإنقاذ أنفسهم[3]. وبينما كان شعبا الهند وأمريكة يستمدان الإلهام من كفاح كل منهما من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية، كانت حكومتا البلدين تتبعان اتجاهاً مختلفاً تماماً. فبعدما ساد جو حميم العلاقة القائمة بينهما لمدة وجيزة عقب استقلال الهند في عام 1947، انساقت الولايات المتحدة والهند في تباعد حذر، وتحالفت كل منهما مع العدو الأكبر للآخر: الهند مع الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة مع باكستان أثناء حرب الأفغان ضد إسلام أباد. ومن السخرية بمكان أن الحرب الباردة التي كان لزاماً أن تهزم السوفييت قد فتحت أبواب الولايات المتحدة أمام الهجرة من الهند. وسعت الولايات المتحدة في السباق نحو السيطرة على المجال التكنولوجي والعسكري إلى تسخير مهارات الأفضل والأذكى حتى لو كان عليهم أن يأتوا من إفريقيَّة وآسية. وفي عام 1965، اتخذت الولايات المتحدة خطوة بفتح حدودها أمام العمال من ذوي الكفايات العالية القادمين من دول غير أوروبية الذين كانت هجرتهم تخضع سابقاً لإجراءات متشددة بغرض الحد منها.

عندما جاء والدي إلى الولايات المتحدة في عام 1949. بتأشيرة دخول تُمنح للطلاب، كان هناك عشرة آلاف شخص فقط من أصل هندي في البلاد بأكملها، وهو الرقم ذاته الذي كان مسجلاً في العام 1900. وبعد عام 1965، بدأ المهندسون، والأطباء، والعلماء الهنود وغيرهم من الأشخاص ممن تلقوا تعليماً جامعياً أو يسعون للتعلم في هذه المجالات، بدؤوا يصلون تباعاً بأعداد كبيرة وبشكل متزايد. ونشأت الصورة الثابتة في الأذهان لنمط طالب الهندسة الهندي (أصبح والدي مهندساً في الطيران مع أنه كان قد جاء في وقت سابق)، لكي يتم استبدالها بعد عقدين من الزمن بالهندي المهوّس بتكنولوجيا المعلومات.

ازداد عدد الهنود الذين يدرسون، ويعيشون، ويعملون في الولايات المتحدة بشكل مطرد أثناء أعوام السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. وأثناء السنوات القليلة الماضية، أقدمت الهند وبشكل ثابت على إرسال طلاب للدراسة في الولايات المتحدة أكثر من أي بلد آخر. وفي عام 2005. جاء أكثر من ثمانية آلاف طالب من الهند إلى الولايات المتحدة لمتابعة الدراسات العليا، وهذا يزيد بنحو (30) بالمئة عن ستة آلاف الذين جاؤوا من الصين. وليس كل هندي يأتي للدراسة أو العمل في الولايات المتحدة يبقى فيها. فالكثيرون يعودون إلى الهند. وقد كان هذا عادة ما يصح بالنسبة لأبناء الطبقة الغنية، حيث كانت تجتذبهم الفرصة لتولي إدارة الشركات والمشروعات التجارية للعائلة أو التدرج في الوظائف العليا للدوائر الحكومية. وكان عدد ملحوظ من كبار رؤساء الشركات والسياسيين الهنود قد درسوا وعاشوا أو عملوا في الولايات المتحدة. وهناك كثيرون آخرون لديهم أولاد أو أفراد مقربون من العائلة قد فعلوا ذلك. ومما يثير الدهشة، عدد الهنود الذين يتولون مناصب عليا ممن التقيت بهم من حملة درجة الماجستير في إدارة الأعمال في مؤسسات أكاديمية أمريكية رفيعة المستوى مثل جامعات ستانفورد، وهارفارد، ووارتون أو كيلوغ - حيث إن الكثيرين من الأساتذة الممتازين هم من الهنود أيضاً. ولهذه الخبرات دور في نشوء روابط قوية مع الولايات المتحدة وميل طبيعي نحو تبني منهج أمريكي للعمل السياسي والتجاري.

وبحلول العام 2000. كان هناك (1.2) مليون شخص من أصل هندي يعيش في الولايات المتحدة. وهناك الآن (2.2) مليونان تقريباً. ومدعوماً بالهجرة المستمرة للهنود والتكاثر

الطبيعي للسكان المقيمين، فإنه يتوقع أن يتضاعف هذا الرقم كل عشر سنوات، جاعلاً من الأمريكيين الهنود أسرع جماعة آسيوية مهاجرة تزايداً في عدد أفرادها.

الأمريكيون الهنود

الأمريكيون الهنود أو الأمريكيون من أصول هندية هم إحدى الجماعات المهاجرة الأكثرها نجاحاً وازدهاراً، وأحسنها تعليماً في أمريكة. ويحمل ثمانية وخمسون بالمئة من الأمريكيين الهنود شهادة جامعية، بينما لا يحملها سوى 27 بالمئة من التعداد العام للسكان. ويبلغ متوسط دخلهم الأسري 64,000 دولار مقارنة مع المعدل الوطني البالغ 50,000 دولار. ويتحكم الهنود الأمريكيون بدخل شخصي قابل للتصرف فيه وكبير جداً، يبلغ بعد اقتطاع الضرائب (76) مليار دولار.[4] وتأتي الكثير من هذه الأرقام المثيرة للإعجاب نتيجة لقوانين الهجرة في الولايات المتحدة، التي أيدت قدوم المهاجرين من أصحاب المهارات والكفايات الممتازة ومن حاملي الشهادات الدراسية العالية من الهند، ممن سنحت لهم الفرصة للحصول على وظائف برواتب سخية.

ويحظى الأمريكيون الهنود بوجود غير متكافئ في بعض المجالات مثل الطب، الصناعة الفندقية وخدمات الضيافة، تكنولوجيا المعلومات، البحوث العلمية وإدارة الأعمال. وقد بات الأمريكيون معتادين على أن يعهدوا بأمور رعايتهم الطبية إلى الأطباء الهنود. وهناك استناداً إلى الرابطة الأمريكية للأطباء من أصل هندي، اثنان وأربعون ألف طبيب وخمسون ألف طالب طب من أصل هندي في الولايات المتحدة.[5] ويعد الدكتور سانجاي غوبتا الذي يظهر على شاشة تلفاز «سي. ان. ان» مثالاً على الرمز الذي تقدمه وسائل الإعلام لطبيب العائلة الأمريكية الموثوق القادم من الهند.

ويقدر سعر السوق للعقارات الموجودة في الولايات المتحدة التي يملكها أفراد من رابطة أصحاب الفنادق الأمريكيين من أصول آسيوية، وهي منظمة أسسها مهاجرون من الهند ويشرف عليها من يسمون الباتلز Patels. وهم أصلاً من ولاية غوجارات الهندية، يقدر بـ (29.9) مليار دولار تشكل أصول شركات تعمل بموجب امتيازات ممنوحة من الحكومة،

و(8.1) مليارات دولار قيمة ممتلكات مستقلة. وتوضح الرابطة على موقعها على الإنترنت أصل كلمة Patel فتقول: «كان قدماء الحكام في الهند يعينون قيّماً على السجلات ليبقى على اطلاع على المحاصيل السنوية، التي تدرها كل قطعة من الأراضي أو كل تلة صغيرة «pat» (بات). وأصبح ذلك الشخص يعرف باسم (باتل) «patel».[6] وقد أدى نجاح هذه المجموعة في مجال الأعمال الفندقية والموتيلات (النزل) المستخدمة من قبل المسافرين على الطرقات العامة في أمريكة إلى ظهور التعبير «نزل باتل» Patel motel.

ويضم كبار المديرين من الأمريكيين الهنود البارزين الذين يتقلدون مناصب رفيعة، اندرا نوويي المدير التنفيذي لشركة بيبسي Pepsico، راجات غوبتا، الشريك الإداري على مستوى العالم والمدير التنفيذي السابق لشركة ماكينزي Mckinsey وشركاه للاستشارات الإدارية العالمية؛ ڤيكرام باندیت، الرئيس السابق وموظف العمليات المسؤول للضمانات المؤسساتية والمجموعة المصرفية الاستثمارية التابعة لبنك مورغان ستانلي Morgan Stanley، شايلش ميهتا المدير التنفيذي السابق لشركة بروڤيديان Providian للخدمات المالية المساهمة؛ وفيكتور مينيزيس، نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة سيتي غروب City Group. وهناك عامل واحد في هذه الظاهرة هو المعاهد الهندية للتكنولوجيا (IIT) ذات المقدرة التنافسية العالية والمعاهد الهندية للإدارة (IIM) التي تسمح بدخول شخص واحد فقط من أصل ستين ممن يتقدمون بطلبات الالتحاق بها، وتمنح أولئك الذين يتمكنون من التفوق تعليماً متميزاً رائعاً. ويتم تلقف خريجي هذه الكليات من قبل شركات رائدة من كل أنحاء العالم.

شكل إسهام الهنود العاملين في «وادي السيليكون» إسهاماً هائلاً وعظيماً بالنسبة للدور الريادي للولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا وبالنسبة للانطلاقة الاقتصادية للهند. وكان الصحافي المخضرم مايكل لويس قد كتب في دراسته الشاملة حول ظاهرة وادي السيليكون في وقت سابق من عام 2000. وتحت عنوان «الجديد في الشيء الجديد: قصة وادي السيليكون»، «كانت الرائحة المؤكدة داخل أي شركة وليدة في وادي السيليكون هي توابل الكاري». وقد انجذب الكثير من معاهد التكنولوجيا الهندية وغيرها من خريجي العلوم التقنية نحو وادي السيليكون ليسهموا في الطفرة التقنية هناك في أعوام الثمانينيات والتسعينيات. وانتهى الأمر

بالآخرين في قطاع الأعمال والمشروعات التجارية أو مجال البحوث العلمية. وعمد الكثيرون من الهنود الذين ذهبوا إلى وادي السيليكون إلى تأسيس شركاتهم الخاصة هناك. وبحلول العام 2000، كان الأمريكيون من أصول هندية: إما يمتلكون الشركات التي كانوا يتولون فيها مناصب تنفيذية، أو كانوا يتبؤون مناصب إدارية عليا في (40) بالمئة من كل الشركات الناشئة في «سيليكون ڤالي»، وبلغ صافي رواتبهم الجماعية (62) مليار دولار[8]. ويضم بعض الهنود المعروفين على نطاق أوسع ممن جمعوا ثروات هائلة أثناء الطفرة التكنولوجية كلاً من ڤينود دهام، مبتكر معالج «بنتيوم»، ڤينود كهوسلا، أحد مؤسسي أنظمة «صن» متناهية الصغر، صابر بهاشيا، الذي أوجد البريد الإلكتروني Hotmail.com؛ سوهاس باتيل، مؤسس سيروس لوجيك «Cirrus Logic» المختصة بتوريد أجزاء الحاسوب الشخصي وكانوال ريكهي مؤسس «اكسيلان» Excelan، مزود خدمة تكنولوجيا المعلومات.

في أحد الأيام من عام 1992، كانت مجموعة من رجال الأعمال والمستثمرين الذين تعود جذورهم إلى منطقة الاندوس في الهند والناشطين في «وادي السيليكون» ينتظرون في المطار لاستقبال مسؤول حكومي هندي زائر، وشرعوا في الحديث فيما بينهم وقرروا أن يبدؤوا شيئاً يمكن أن يساعد رجال الأعمال على الاستفادة من خبراتهم. فكانت ولادة الشبكة العالمية «الاندوس للاستثمارات» (The Indus Entrepreneur TIE). وهي أكبر منظمة غير ربحية في العالم بدأت عملها بمئة عضو، وتُعد الآن عشرة آلاف عضو في خمسة وأربعين فرعاً محلياً وتسع دول. والهند هي الدولة التي تضم معظم الفروع المحلية بعد الولايات المتحدة. وأصبحت (TIE) إحدى أكثر الشبكات الاستثمارية قوة في العالم وهي تتوسع بسرعة كبيرة جداً ومثيرة للدهشة. ومنذ عام 1992 أنشأ الأفراد المرتبطون بها شركات تجارية تبلغ الرسملة السوقية الموحدة لها (200) مليار دولار[9]. وبولادتها في وادي السيليكون كانت (TIE) تماماً من نتاج المجموعة الفريدة من الظروف التي أدت إلى ثورة تكنولوجيا المعلومات: التقارب ما بين جامعة ستانفورد ومركز بحوث باولو آلتو التابع لشركة كزيروكس، والنجاح الذي حققه بيل هيوليت وديف باكارد، مؤسسا شركة هيوليت باكارد الخبيران في تعديل وابتكار كل ما هو جديد في أجهزة الحاسوب والمعدات الإلكترونية.

لقد أدخلت (TIE)، على أي حال شيئاً هندياً بصورة فريدة من نوعها إلى هذا المحيط: العلاقة القديمة للتعلم التي تقوم ما بين المعلم والتلميذ. فالمعلمون (Gurus) في (TIE) يقومون بمساعدة المستثمرين الناشئين والمحترفين، والطلاب (Shishyas) مساعدتهم في تعلم أصول المهنة والتعامل مع الأنظمة المتبعة عن طريق مشاركتهم خبرتهم وعلمهم. كما تقوم (TIE) بتعزيز مبدأ تحقيق النجاح عن طريق القيام بالعمل الصالح. وعندما سئل عن دور تنظيم المشروعات الاجتماعية وشبكة (TIE)، أوضح فيش ميشرا وهو شريك كبير في المشروعات التي تنفذها الشركة المتضامنة «كليرستون» للمشروعات التجارية المشتركة وعضو في أحد فروع منظمة (TIE) «إن تنظيم المشروعات الاجتماعية يلبي حاجات الفقراء. وبذلك يجري إهمال أسواق المستويات الأدنى إلى حد كبير»[10]

إن الالتزام من جانب الهنود الأمريكيين الناجحين سواء لرد شيء ما من الجميل لبلدهم الأم ولمساعدة الآخرين على تحقيق النجاح قد تحول إلى محرك مهم لدفع العلاقات بين الولايات المتحدة والهند إلى الأمام: فرأسمال الاستثمار الخاص يتدفق على الهند، ويتم إرسال جزء كبير منه من قبل الأمريكيين الهنود الناجحين، الذين هم على اطلاع على الوضع في البلدين. وقد قال لي فيش ميشرا: «إننا في شركة كليرستون على معرفة جيدة بالهند كمصدر للمواهب وكسوق نشطة. إننا نعتقد بالفعل أن الهند قد حققت آلية الاشتعال والشعب المتعلم هو وقودها. أما الأوكسجين فهو البيئة السياسية، والاجتماعية المستقرة. والشرارة هي الفئة العمرية الشابة التي تتحرك صعوداً وبسرعة وتريد الإقبال على الاستهلاك». ولدى شركة كليرستون حالياً مكتب في مدينة بومباي.

أثناء حقبة الأشهر الاثني عشر التي انتهت في آب 2006، قامت مؤسسات رأس المال المغامر (VC) التي تمنح قروضاً لتنفيذ مشروعات إنتاجية باستثمار (2) مليار دولار في شركات مبتدئة وأخرى متقدمة في أعمالها، وجرى رفع المخصصات المالية لمشروعات مماثلة متعددة وجديدة تركز على الهند إلى إجمالي (3) مليارات دولار[11]. وأعلنت شركة ماتريكس Matrix Partners المتضامنة المشتركة العام الماضي عن تخصيص اعتماد مالي للهند بقيمة (150) مليون دولار. وتم إنشاء شركة «سيكويا» لتوظيف الأموال فرع الهند عن طريق تملك شركة سيكويا للاستثمارات لشركة ويستبريدج لتوظيف الأموال، وهو صندوق مالي يركز

عملياته على الهند. وتشمل مؤسسات تجارية أخرى تختص بمشروعات رأس المال المغامر التي تقوم بتوظيف أموالها في الهند كلاينر بيركنز، كوفيلد وبايرز، نيوانتربرايز اسوسييت، نورويست، باتري، سييرا وكآنان بارتنرز.

ومما يثير الاهتمام بشكل خاص هو تركيز العديد من هذه الاستثمارات الخاصة على تمويل المشروعات الصغيرة، وتحسين البيئة، ومكافحة الأمراض المتفشية. وتعمل مؤسسات رأسمال الملا المغامر التي تتخذ من وادي السيليكون مقراً لها التي تركز على الهند، على إعادة اختراع مفهوم كلمة «الأخضر» ليعني كلاً من صديق للبيئة ومربح. وكان ڤينود كهوسلا من المشاركين في تأسيس شركة «صن مايكروسيستمز» Sun Microsystems وشريكاً تضامنياً لمدة طويلة في الشركة العملاقة Kleiner Perkins كلاينرپيركنز، Caufield & Byres، التي كانت قد تولت تمويل موقع Genentech، Googel، وSun. وبعدما تمكن من جمع مليار دولار، وساعد كثيرين آخرين من الشركات والأفراد على جمع ثروة مماثلة، انسحب كهوسلا من شركة Kleiner Perkins. وهو يقوم الآن بمتابعة استثماراته الخاصة، ينتقي ويختار مشروعات استثمارية لها علاقة بالجانب الاجتماعي مثل الوقود الحيوي، البطاريات التي تعمل بالوقود، والبطاريات التي تعمل بالطاقة الشمسية. إن مرجعيته الجديدة هي «أقصى تأثير اجتماعي بدلاً من أقصى ربح»[12]. وهذا لا يعني أن كهوسلا يتطلع إلى خسارة أمواله. إنه يعني أنه يتخذ توجهاً يغطي كامل العوامل عندما يقوم بإجراء تحليل لعائد التكاليف في استثمار محتمل يشمل عوامل بيئية واجتماعية. إن كهوسلا يجمع معاً أفضل ما في كاليفورنيا وأفضل ما في الهند. وتعمل مثل هذه الجهود على تغيير النموذج الخاص بالأعمال الخيرية في الهند بعيداً عن المفهوم التقليدي للعطاء الخيري، باتجاه نموذج الاستثمار المسؤول اجتماعياً.

قد تكون نشأة أكبر منظمة إنسانية خيرية تركز نشاطاتها على الهند وهي (AIF) «مؤسسة الهند الأمريكية» انطلقت من ركام الزلزال المأساوي الذي ضرب ولاية غوجارات الهندية في عام 2001. وبناء على إلحاح من الرئيس بيل كلينتون، تم جمع عدد من الأمريكيين الهنود الذين حققوا إنجازات كبيرة من كل أنحاء الولايات المتحدة، معاً تحت قيادة راجات غوبتا وفيكتور مينيزيس، من أجل مواجهة الكارثة. وبالعمل مع منظمات محلية غير حكومية تم اختيارها بعناية، قامت AIF منذ ذلك الحين بتوسيع مهمتها للتعامل مع المجالات الرئيسة

التي تحتاج للمساعدة بما فيها ضغوط الهجرة الداخلية، تمكين النساء، الوقاية من مرض الإيدز والعناية بضحاياه، وشح المياه. وفي أثناء خمس سنوات فقط جمعت AIF أكثر من (35) مليار دولار. وما زال كلينتون الرئيس الفخري للمؤسسة.

وراجات غوبتا هو أيضاً رئيس مجلس إدارة AIF وأحد مؤسسي كلية الهند للأعمال (ISB) في مدينة حيدر أباد. وترتبط الكلية بوضع الزمالة مع كلية Kellogg للإدارة بمدينة وارتن، في جامعة بنسلفينيا وكلية لندن للأعمال. ويعدُّ مجلسها التنفيذي بمنزلة دليل بأسماء الشخصيات البارزة في مؤسسات تجارية هندية مثلما أن أعضاء مجلسها الإداري يحتلون مواقع بارزة في مؤسسات تجارية دولية. ومن بناء مدرسة في القرية التي ولدوا فيها إلى تقديم تبرعات بملايين الدولارات إلى جامعة كانوا يدرسون فيها، يسخّر الأمريكيون الهنود أنفسهم لتحسين أوضاع وطنهم الأم. إن إنشاء معهد بأهمية كلية الهند للأعمال مرتبط بشكل وثيق بكليات أعمال أمريكية وبريطانية وبأعضاء بارزين من الجالية الهندية في الشتات سوف يساعد على قيام روابط قوية بين القيادة المستقبلية للمؤسسات التجارية والاقتصادية في الهند وطبقة النخبة في المؤسسات التجارية الدولية.

في ربيع عام 2006، كان النبأ المهم المتداول في مدينة بنغالور يدور حول الرواتب التي حصل عليها خريجو المعهد الهندي للإدارة القائم في المدينة. فقد كانت تقدم إلى خريجي المعهد رواتب تبدأ بـ 90,000 دولار، وبلغ العرض الأعلى، الذي حطم الرقم القياسي، 193,000 دولار قدمه بنك باركلي في لندن. وتراجع ترتيب هذا الرقم بعد مدة وجيزة لاحقاً عندما قدمت مدرسة الهند للأعمال خريجاً تلقى عرضاً براتب يبدأ بمبلغ (233,000) دولار -من شركة هندية. ولم يكن بالإمكان تصور حصول خريجين هنود على مثل هذه الرواتب قبل سنين قليلة- ومن شركة هندية لا أكثر .

وتتناثر الموهبة الهندية ضمن نطاق كليات الأعمال الأمريكية حيث ينضم إلى الكادر التعليمي فيها أكثر الأساتذة شهرة من الهند. وقام العديد منهم وبكل وضوح بجعل فلسفة القيام بالعمل الصالح عن طريق القيام بالعمل المفيد حجر الزاوية لتراثهم الفكري. ومن أشهر هؤلاء بالتأكيد أستاذ جامعة ميتشيغان سي. كي. براهالاد. C.K.Prahalad، مؤلف

كتاب «الثروة عند أسفل الهرم»، الذي يجادل بأن الرأسمالية والقضاء على الفقر يمكن أن يسيرا جنباً إلى جنب. ويعمل الأستاذ في كلية هارفرد للأعمال راكيش كونارا Rakesh Khunara على إصلاح ثقافة أمريكية من الجشع لتصبح ثقافة من المساواة. وقد وجه ديباك جيان عميد كلية كيلوغ للأعمال الدعوة إلى المؤلف والمعلم الروحي ديباك تشوبرا Dipak Chopra لإعطاء دروس لمسؤولين تنفيذيين يبحثون عن الأساليب ليكونوا رجال أعمال أفضل وأشخاص أفضل، وجعل من المقررات التي تعلم الأخلاق والمسؤولية الاجتماعية جزءاً من المنهاج الدراسي.

قوة سياسية جديدة متنفِّذة

بلغ الأمريكيون الهنود سن الرشد سياسياً بقدرة اقتصادية متنامية وأرقام مطلقة. وتعمقت ثقة الجيل الأول من المهاجرين الهنود في مقدرتهم على المشاركة في العملية السياسية الأمريكية على نحو مترادف مع نجاحهم الاقتصادي. أما الجيل الثاني من الأمريكيين الهنود الذين ولدوا في موطنهم الأصلي فقد كبروا وهم مرتاحون كونهم قد أثبتوا وجودهم على الملأ. وكان العديد منهم قد نشأ داخل تنظيمات عرقية عبر النوادي الهندية ونوادي دول جنوب آسية التي ازدهرت في ساحات الجامعات عبر البلاد. وجرى انتخاب عدد من الأمريكيين الهنود لمناصب حكومية وكان بينهم بوبي جيندال، النائب الجمهوري في الكونغرس عن ولاية لويزيانا، والمدعي العام لمدينة سان فرانسيسكو كامالا هاريس، وزعيم الأكثرية في الهيئة التشريعية لولاية ماريلاند اوبندرا تشيفوكولا. ويعمل آخرون لصالح مسؤولين بارزين منتخبين أو يعملون مستشارين مقربين من الإدارة الحالية. وتعمل نيرا تاندن NeeraTanden في منصب كبيرة المستشارين السياسيين للسيناتور هيلاري كلينتون، وكانت تقوم بتصريف شؤونها القانونية قبيل انضمامها إلى «مركز التقدم الأمريكي» حيث تعمل حالياً. وعمل آشلي تيلليس Ashely Tellis وهو من مواليد مدينة بومباي، وحالياً زميل مخضرم في مؤسسة منحة كارنيغي للسلام الدولي، عمل عن قرب مع السفير السابق روبرت بلاكويل أثناء توليه منصبه سفيراً للولايات المتحدة إلى الهند أثناء الفترة الأولى من إدارة جورج دبليو. بوش.

وقام تيلليس، أحد الأشخاص الرئيسين الذين قدموا اقتراح عقد اتفاقية التعاون المدني بين أمريكة والهند في مجال الطاقة النووية التي وقعها الرئيس بوش ورئيس الوزراء سينغ العام الماضي، بالحصول على إجازة مؤقتة من مؤسسة كارنيغي في عام 2006. ليتفرغ للعمل مستشاراً للإدارة الأمريكية من أجل ضمان تمرير الاتفاقية من قبل كل من مجلسي النواب والشيوخ. وبينما كان تيلليس يقدم المشورة إلى كبار أعضاء إدارة بوش، كان مديره السابق روبرت بلاكويل يعمل لصالح الحكومة بشأن القضية ذاتها. ويقود بلاكويل حالياً مجموعة، Rogers& Griffiths,Barbour وهي من جماعات الضغط المتنفذة في مبنى مجلس النواب الأمريكي، كابيتول هيل. وتم دفع مبلغ 700,000 دولار إلى شركته بوساطة الحكومة الهندية للمساعدة على دعم الجهود المبذولة للحصول على موافقة نيابية على الاتفاقية. كما دفعت الهند مبلغ 600,000 دولار إلى منظمة ڤينابل Venable وهي جماعة ضغط من بين أعضائها السيناتور الديمقراطي السابق بيرش باي Birch Bayh.[13]

وفي سعيهم لإقناع الكونغرس بالموافقة على اتفاقية التعاون المدني في مجال الطاقة النووية قامت حكومة الهند وإدارة بوش باستغلال حليف هائل: جماعات الضغط التي يشكلها الأمريكيون من أصول هندية. ومع أنهم ممثلون جدد نسبياً في واشنطن، فإن الأمريكيين الهنود يعملون على استعراض قوتهم السياسية. وتعد «لجنة العمل السياسي الأمريكية الهندية» (USINPAC) التي أنشأها سانجاي بوري في عام 2002، أكثر جماعات العمل السياسي الأمريكية الهندية نشاطاً في مجلس النواب الأمريكي. وتضم الجماعات الأخرى المركز الأمريكي الهندي للتوعية السياسية (LACPA) ورابطة الهنود في أمريكة (AIA) والاتحاد الوطني للروابط الهندية (NFIA) ورابطة الأمريكيين من أصول آسيوية هندية (NAAAID) والمنتدى الأمريكي الهندي للتثقيف السياسي (IAFPE).

إلا أن نفوذ هؤلاء جميعهم يتضاءل أمام حجم نفوذ «لجنة العمل السياسي الهندية الأمريكية» (USINPAC). فهذه المنظمة ينضوي تحت لوائها أكثر من سبعة وعشرين ألف عضو.[14] وباعتباري من الأفراد المشاركين في نشرة الأخبار المهمة التي تبثها اللجنة عبر بريدها الإلكتروني، فإنني أتلقى بانتظام رسائل تحثني على الكتابة أو الاتصال بممثلي في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب في كل مرة يعرض فيها للمناقشة موضوع على جدول

أعمال الكونغرس يكون له تأثيرات على سياسة الولايات المتحدة تجاه الهند أو تجاه الأمريكيين الهنود. إن المهام المعلنة لمنظمة (USINPAC) هي العمل على تطوير مصالح الجالية الأمريكية الهندية عن طريق تقديم «دعم مشترك من جانب الحزبين الديمقراطي والجمهوري للمرشحين لمناصب اتحادية ووزارية ومحلية ممن يدعمون القضايا التي تُعدُّ مهمة للجالية الأمريكية الهندية»[15]. ولقد حدَّدت المنظمة بدقة خمسة مجالات ذات أهمية خاصة بالنسبة لها: العلاقات ما بين الهند والولايات المتحدة، الهجرة، إجراءات الحد من جرائم الكراهية، الفرص المتساوية، والحقوق المدنية، الأنشطة الاستثمارية وتنظيم المشروعات والأعمال التجارية. والفئة الأخيرة والغامضة نسبياً موضحة من قبل منظمة (USINPAC) على موقعها الإلكتروني على أنها «مناصرة قضايا مثل الأعمال القائمة على نطاق ضيق».

ومنذ نشأتها عملت (USINPAC) بشكل وثيق مع جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل. وكانت المنظمة قد أعدت لبدء نشاطها تحت رعاية لجنة العلاقات العامة الإسرائيلية الأمريكية (AIPAC). ووفق الأسلوب الذي تتبعه لجنة (إيباك) قامت يوسينباك USINPAC بإلحاق الشباب من الأطباء الأمريكيين الهنود الذين يتدربون في المستشفيات بمكاتب المجالس النيابية وأنشأت هيئة من المطلعين السابقين الذين يعرفون أصول العمل والذين يقيمون اتصالات مع أعضاء الكونغرس»[16] وكان مؤسس USINPAC سانجاي پوري قد صرح بصورة عملية «لا جدوى من إعادة اختراع الدولاب»[17] وحسبما ورد في تصريح كومار بارف لصحيفة «واشنطن بوست» في عام 2003، «فإن الأمريكيين الهنود يرون الجالية اليهودية الأمريكية بمنزلة مقياس يقارنون أنفسهم به. وهي تعد المستوى الذهبي المطلوب لناحية النشاط السياسي».[18]

وهناك جماعة موالية لإسرائيل تعمل معها USINPAC بشكل وثيق هي اللجنة اليهودية الأمريكية (AJC American Jewish Committee). وتقدم (AJC) منظمة USINPAC على موقعها على الإنترنت تحت عنوان «تطوير علاقات الشراكة بين الأعراق وبين الأديان»[19] وإن ما يجمع بين هاتين المنظمتين حقيقة يدور حول قضايا تتصل بالتخطيط الإستراتيجي والدفاع، وبصورة خاصة تلك التي تهدف إلى محاربة الإرهاب ولا سيما إرهاب الجماعات

الإسلامية. وتضغط USINPAC بالتحديد لدعم قيام تحالف إستراتيجي بين الولايات المتحدة والهند وتعاون دفاعي ما بين البلدين تحت شعار «الإرهاب وأمن الوطن». وتسعى الجماعة وبشكل خاص إلى ضمان «شمول الهند بالنظام الدفاعي الصاروخي الوطني».[20] ويعتقد العديد من الأمريكيين أن دعم إسرائيل يصب في المصلحة العليا للولايات المتحدة؛ وتعمل منظمة USINPAC وغيرها من جماعات الضغط الهندية بجهد كبير لإقناع الأمريكيين بأن الأمر ذاته يصح عن الهند.

كانت مساعي جماعات الضغط هذه مهمة جداً بالنسبة لتمرير اتفاقية التعاون المدني في مجال الطاقة النووية التي تطلبت إجراء تغييرات في القانون الأمريكي، وإحداث تحول في سياسة عدم انتشار الأسلحة النووية التي اتبعتها الولايات المتحدة عشرات السنين. واتخذت الجهود التي بذلت من أجل دعم فكرة أمن الولايات المتحدة ببيع التكنولوجيا النووية إلى الهند، اتخذت سبلاً مبتكرة. وفي العام الماضي، أنشأ جاك بونر مدير شركة بونر وشركاه Bonner & Associates جماعة ضغط أخرى حتى تدعى: مجلس قيادة الأمن الأمريكي الهندي. وكان هدف الجماعة حسب مجلة (بي. آر. ويك) «PRweek» تعبئة جماعات المحاربين القدماء العسكريين لصالح إجراء تغييرات تشريعية من أجل السماح ببيع التكنولوجيا الخاصة بالطاقة النووية إلى الهند على الرغم من أنها ليست من الدول الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقد جعلت المجموعة عملها مؤهلاً لتحقيق هذا الغرض: فالهند لم تكن حاضرة في الذهن بين المحاربين القدماء في الولايات المتحدة. وأقر بونر بذلك قائلاً: «بصراحة تامة، إن جماعات المحاربين القدماء لم يكونوا على اطلاع واسع بالموضوع عندما حدثناهم عنه للمرة الأولى، لذا فقد كان علينا أن نبذل جهدنا معهم حتى يكونوا مرتاحين إليه». ولماذا التوجه إلى جماعات المحاربين القدماء في الولايات المتحدة عندما يكون النواب الأمريكيون هم الذين سوف يصوتون على اتفاقية التعاون المدني في مجال الطاقة النووية مع الهند؟ فأوضح بوند «إن المسألة لا تتمثل في الرسالة فقط وإنما في ساعي البريد الموثوق بهذا الشأن»[21]. وهذه هي خطة تدريب الفأر على قتل القط: فأي عضو في الكونغرس أو في مجلس الشيوخ يستطيع معارضة قضية يدعمها المحاربون القدماء في الولايات المتحدة باعتبارها حساسة بالنسبة لأمن أمريكة؟ وحسب مجلة «PRWeek» فإن

مسعى مجلس قيادة الأمن الأمريكي الهندي موَّله أمريكيون هنود أثرياء من كلا الحزبين، بمن فيهم راميش كابور، وهو أمين اللجنة الوطنية الديمقراطية، وكريشما سرينيڤاسا، الذي كان قد دعم حملة ترشيح بوش للرئاسة في عام 2000 وعام 2004.

تم إنشاء اللجنة الحزبية التنظيمية حول الهند والأمريكيين الهنود التابعة للكونغرس في عام 1994. ويبلغ عدد أعضائه 173 عضواً من أصل 109 من أعضاء مجلس النواب، بمن فيهم 105 من الديمقراطيين و68 من الجمهوريين. «وهدف اللجنة هو دعم برنامج الجالية الهندية الأمريكية في المجلس»[22]. وفي تأكيده على قوة اللجنة التنظيمية للهند، قال روبرت ام. هاثاوي الذي عمل مدة اثني عشر عاماً في هيئة لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب، وهو الآن مدير برنامج آسية في مركز وودرو ويلسون الدولي للعلماء: «إنه وإلى حد مهم -ليس بشكل حصري بالتأكيد، ولكن إلى حد مهم- مسؤول عن المقدار الهائل من التغيير، وهو بحق مقدار هائل فعلاً، الذي حدث في موقف أعضاء الكونغرس حول الهند وحول أهمية العلاقات الهندية - الأمريكية».[23] وفي عام 2004. اتخذ مجلس الشيوخ الأمريكي خطوة مماثلة وأنشا مجموعة «أصدقاء الهند». ويشارك في رئاسة المجموعة العضو الجديد في مجلس الشيوخ عن الحزب الجمهوري عن ولاية تكساس السيناتور جون كورنين والعضو الجديد في مجلس الشيوخ عن الحزب الديمقراطي السيناتور هيلاري كلينتون. وهي المجموعة الأولى من نوعها على الإطلاق في مجلس الشيوخ الأمريكي، التي تركز اهتمامها على دولة واحدة. ونقل عن سفير الهند إلى الولايات المتحدة آنذاك لاليت مانسينغ ترحيبه بهذه الخطوة قائلاً: «عليّ أن أُشيد بجميع الزعماء الهنود للجالية الأمريكية - الهندية الذين جعلوا هذا الأمر يتحقق أخيراً»[24].

وأكد روبرت هوفمان وهو من جماعات الضغط العاملة لصالح شركة «اوراكل» Oracle للبرمجيات في مقال نشرته صحيفة انترناشونال هيرالد تريبيون في شهر تموز من عام 2006، أكد أن الهند ربما تكون يوماً ما الدولة الثانية فقط بعد إسرائيل من بين الجهات الدولية ذات النفوذ القادرة على التأثير في صناع القرار في واشنطن[25]. وكان مجلس الأعمال الهندي الأمريكي، (USIBC) وهو جزء من غرفة التجارة الأمريكية قد قام بممارسة جهد ضاغط وهائل في هذا الاتجاه نيابة عن الشركات الأمريكية المئتين التي يمثلها، بما فيها: جي بي

مورغان تشيس J.P. morgan chase، بوينغ Boeing، جنرال اليكتريك General Electric، داو كيميكل Dow Chemical، فورد Ford، أمريكان انترناشونال غروب Ameican International group، بيكتل غروب Bechtel group، لوكهيد مارتن Lookheed Martin، كما ألقت غرفة التجارة الأمريكية بثقلها في الأمر، حيث استخدمت «باتون بوغز» Patton Boggs وهي أكبر مؤسسة تجارية ذات تأثير في واشنطن للمساعدة على الدفع باتجاه تمرير الاتفاقية.

ويتعلق موضوع الاتفاقية كلها بالأرباح التي تعود على الشركات الأمريكية. وتقدر غرفة التجارة في الولايات المتحدة أرباحاً بقيمة (100) مليار دولار في مبيعات الطاقة إلى شركات مثل (GE) جنرال اليكترك وبيكتل Bechtel. وقد زادت شركة جنرال اليكتريك من توقعاتها لمبيعات العام (2010) في الهند من (5) مليارات دولار إلى (8) مليارات دولار. ويقدر مؤيدو الاتفاقية أن الهند يمكنها إنفاق (27) مليار دولار على المفاعلات النووية لغاية عام (2020). وتأمل الشركات الهندية بأنها سوف تبني واحدة على الأقل من المفاعلات الجديدة للهند. ووفقاً لأحد كبار المستشارين في مجلس الأعمال الهندي الأمريكي، ويدعى ريموند ڤيكري، فإنه في حال الموافقة على الصفقة، ستحصل شركة لوكهيد على «فرصة معقولة للفوز بعقد تتراوح قيمته ما بين (4) مليارات إلى (9) مليارات دولار لتزويد سلاح البحرية الهندي بـ (126) طائرة حربية مقاتلة، وهو العقد الذي لم يكن من المحتمل أن توافق عليه الهند بينما كانت العقوبات ما زالت مفروضة». كما قدر ڤيكري أن الشركات الأمريكية قد تحصل على «جزء كبير من مبلغ الـ20 مليارات إلى الـ40 مليار دولار في عمليات الشراء التي يخطط الهنود للقيام بها بحلول عام 2020».[26]

ولم يكن اهتمام الشركات الهندية أقل تركيزاً على الأرباح الممكنة التي سيجري حصدها. فقد عمل اتحاد المؤسسات الصناعية الهندية (CII) دون كلل، وإن بالسر، من أجل التقرب من أعضاء الكونغرس حيث دفع أكثر من 538,000 دولار نفقات سفر إلى الهند لأجل تسعة عشر نائباً من أعضاء الكونغرس: إحدى عشرة زوجة، وثمانية وخمسون من موظفي الكونغرس مابين الأعوام 2000 و2005 – وقد كان ذلك قبل اعتبار اتحاد المؤسسات الصناعية الهندية جماعة ضغط. وفي نيسان 2005، وبعدما أفصح عن موقفه بممارسة الضغط للمرة الأولى، دفع اتحاد المؤسسات الصناعية الهندية لشركات غريفيث وروجرز،

باربور، Roggers& griffiths Barbour مبلغ 500,000 دولار للتأثير في الهيئات الحكومية المختلفة في الولايات المتحدة، بما فيها «الكونغرس، البيت الأبيض، وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع»[27]. وكما قال عضو مجلس الشيوخ عن ولاية الينوي السيناتور باراك أوباما، في ملاحظة ساخرة، وهو الذي كان قد عبّر عن وجهات نظر قوية تدعم عدم انتشار الأسلحة النووية، «يبدو أن هنالك جهداً منسقاً على نحو بالغ لجعل كل شخص أمريكي من أصل هندي أعرفه يتصل بي». وقال أيضاً: إنه كان قد تلقى اتصالات هاتفية من «مصرفيين بارزين في مجال الاستثمار»[28].

في 26 تموز 2006، أعطى مجلس النواب الأمريكي موافقته بأغلبية ساحقة على اتفاقية التعاون المدني في مجال الطاقة النووية بين الهند وأمريكة. وبعد مرور أيام من انتخابات منتصف الدورة التشريعية التي أعادت للديمقراطيين السيطرة على كل من مجلسي الكونغرس، وافق مجلس الشيوخ على الاتفاقية أيضاً بفارق كبير بلغ 85 صوتاً مقابل 12 صوتاً وذلك في 16 تشرين الثاني، 2006.

التجارة الأمريكية - الهندية المتنامية

تنمو الروابط التجارية ما بين الهند والولايات المتحدة بشكل سريع. وتمتلك كل من الشركات الأمريكية والهندية حصة متزايدة في اتخاذ القرارات الرئيسة الخاصة بالسياسة الخارجية التي تؤثر في العلاقة بين البلدين. وبين الأعوام 1990 و2006. وعبر سلسلة من الحكومات المختلفة تقودها أحزاب سياسية مختلفة نمت التجارة ما بين الولايات المتحدة والهند بنسبة كبيرة جداً بلغت 400 بالمئة لتتجاوز 26 مليار دولار. وكان قد تم الإعداد للتبادل التجاري بين البلدين لكي ينمو بنسبة 21 بالمئة في العام الماضي وحده. وفي اجتماع المنتدى الهندي الأمريكي للسياسة التجارية الذي عقد في مدينة نيودلهي في أيار الماضي، تعهدت الحكومتان بأن تضاعف النسبة إلى (60) مليار دولار تقريباً أثناء ثلاث سنوات. وبينما يظل هذا مع ذلك أقل جداً من حجم التبادل التجاري القائم بين الولايات المتحدة والصين، الذي تم تحديده بمبلغ (280) مليار دولار في عام 2005، فإن الجميع يتوقع أن تستمر التجارة ما بين أمريكة والهند في النمو على نحو مثير وسريع. وتتلهف الحكومة

الهندية لزيادة الاستثمارات الأمريكية على أراضيها التي من دونها سيكون هناك أمل ضئيل بالحصول على 150 مليار دولار تقول: إنها تحتاجها على مدى السنوات العشر القادمة من أجل تحديث البنى التحتية المتخلفة فيها. وفي تسارع مذهل لإزالة العراقيل أمام الشركات الأجنبية العاملة في الهند، أعلن وزير التجارة والصناعة كمال ناث في العام الماضي عن رفع سقف الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 100 بالمئة في نطاق من القطاعات تشمل بناء المطارات، البنى التحتية الخاصة بقطاع النفط والغاز، وتجارة المبيع بالجملة نقداً. وهذا كله أساسي بدرجة أكبر عندما يأخذ المرء في الاعتبار أن المجالين الاثنين الأوليين من هذه المجالات كانا يخضعان للتأميم لعشرات السنين.

وتستمر الولايات المتحدة في الضغط بشكل قوي بالنسبة للقيود المتبقية المفروضة على الاستثمار من أجل إلغائها. فتجارة البيع بالتجزئة للعلامات التجارية المتعددة، على سبيل المثال، هي قطاع لا يُسمح للشركات الأجنبية بالعمل فيه داخل الهند، إلا أن شركة وول-مارت Wal-Mart كانت قد أقامت مكتباً لها هناك من قبل، ونُشر الكثير من التقارير الصحفية التي تتحدث عن الخطط التي وضعتها بالنسبة للسوق الهندية بينما كان هذا الكتاب في طريقه إلى الطباعة. وفي الخريف الماضي، نظمت إدارة بوش زيارة لأكبر وفد يمثل الشركات الأمريكية إلى الهند في أي وقت. وأعطت تفسيراً للرحلة ينطلق من كونها فرصة نادرة لجني الأرباح. واستناداً إلى ما ورد على الموقع الإلكتروني الحكومي لوزارة التجارة الخارجية الأمريكية حول الوفد الذي جرى الإعداد لزيارته آنذاك، فإن «الهند أسرع نظام ديمقراطي للسوق الحرة نمواً في العالم، تقدم فرصاً مربحة لجميع أنواع المؤسسات التجارية - لا سيما الشركات الأمريكية. وفي عام 2005. بلغ حجم الصادرات التجارية من الولايات المتحدة إلى الهند (8) مليار دولار تقريباً، وهو ضعف ما كان عليه في عام 2002»[29].

مجال تنافس المستويات

ومثلما كانت قد أشارت امارتيا سين، فالديمقراطية تكون شرعية عندما تكون قائمة على المشاركة الكلية في العملية الانتخابية وعلى توفر الفرص الاقتصادية البديلة والعدالة الاجتماعية. إن اقتصاد الهند الغض ينمو بشكل غير متساوٍ، مع وجود اختلافات كبيرة بين

الأقاليم وبين الطبقات الاجتماعية. ومع أن الولايات المتحدة أغنى من الهند كثيراً فإنها تواجه تحديات مماثلة. ويحتاج كلا النظامين الديمقراطيين إلى تسخير النمو لغرض إيجاد الوظائف ومنح جميع المواطنين الحق في التصويت على القضايا الاقتصادية وإبداء رأيهم فيها. ومن الواضح أن التحدي الذي يواجه الهند أكبر، إلا أنه تحدٍ لا تستطيع أي من الدولتين تجاهله. فالأمثلة التي تطرحها جنوب كوريا واليابان ما بعد الحرب وألمانية تثبت أنه عندما يتم الجمع ما بين النمط الصائب من السياسات الحكومية والنمو الاقتصادي، مع إيلاء أهمية كبرى لنسبة الأمية المرتفعة، والإصلاح الزراعي، والأمن الاجتماعي الأساسي، فإن المعجزات يمكن أن تحدث. وقد كانت البرازيل من جهة أخرى تنعم بمستوىً عالٍ من النمو إلى حد كبير في أعوام الثمانينيات، ولكن ولأنها أخفقت في التحرك لتحسين أوضاع شعبها وتوفير فرص النجاح له، واللازمة للتقليل من حالات الظلم الاجتماعي وعدم المساواة فقد ظلت تعد بلداً من التناقضات الاقتصادية. وتعمل الهند بجهد كبير لتلافي هذا المصير. أما الولايات المتحدة فلا تبذل أي جهد.

في عام 2006، أعدت مجلة «الايكونوميست» تقريراً خاصاً عن اللامساواة في أمريكة. واستشهدت المجلة بدراسة حظيت بمناقشة واسعة، أعدها ايمانويل سايز من جامعة كاليفورنيا وتوماس بيكيتي من دار المعلمين العليا حول الطريقة المذهلة المتبعة في تركيز الثروة باتجاه أعلى السلم الاقتصادي الاجتماعي الأمريكي ذاته. ووفقاً للدراسة التي أجراها سايز وبيكيتي، فقد تضاعف نصيب الدخل الإجمالي الذي يصل إلى أعلى إيراد بالنسبة لواحد بالمئة من الأمريكيين من (8) بالمئة في عام 1980، إلى أكثر من (16) بالمئة في عام 2004. وتضاعف عدد المئة الأولى من نسبة الواحد بالمئة 14,000 من دافعي الضرائب – تضاعف أربع مرات ما بين الأعوام 1980 و2004[30].

واستبعدت مجلة «الايكونوميست» احتمال أن يكون هذا الاتجاه مؤقتاً لأنه كان قد جاء نتيجة لحدوث تغييرات هيكلية في بنية سوق العمل في الولايات المتحدة تسببت فيها عملية التكامل الاقتصادي بين دول العالم لا سيما التكامل ما بين الهند والصين. وذكرت المجلة أن «إدماج الملايين من الصينيين من ذوي الخبرة الضعيفة والاستقدام المتزايد لأعمال الخدمات إلى الهند والدول الأخرى، أدى إلى توسيع الإمداد العالمي من العمال. وقد قلص

هذا الأمر من الثمن النسبي للعمالة وزاد من العائدات على رأس المال، الأمر الذي يعزز من تركيز الدخل في الأعلى»[31]. وقد بات هذا الاتجاه المجحف وما ينجم عنه من غبن بالغ واضحاً جداً إلى حد دفع برئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي بين بيرنانك إلى التنبيه في آب 2006 إلى ضرورة اتخاذ خطوات لضمان المشاركة الوافية والواسعة في فوائد التكامل الاقتصادي العالمي[32].

ويكبر بسرعة دور الهند بوصفها مصدراً لعمالة رخيصة نسبياً وتتمتع بمهارات عالية المستوى، في حين تتسابق الشركات لكسب مزايا تنافسية والحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح. وقد تحججت الشركات الأمريكية في الولايات المتحدة بأن النقص في العمال المهرة وأصحاب الخبرة، لا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات، يضعف من مقدرتها على النمو، فضغطت من أجل رفع السقف المحدد لمنح تأشيرات الدخول المسماة B1-H – وهي تأشيرات تسمح بدخول عمال من ذوي الخبرة العالية إلى أمريكة لمدة أقصاها ست سنوات عندما تكفلهم جهة التوظيف، أو رب العمل. وتشكل هذه التأشيرة واستقدام العمالة بعقود خارجية وجهان لعملة واحدة: ربط عمال من ذوي المهارات العالية من دول أجنبية، ولا سيما من الهند، إلى وظائف أمريكية إما عن طريق إحضار العامل إلى الولايات المتحدة أو بأخذ الوظيفة إلى العامل خارج البلاد. وكانت شركة مايكروسوفت وغيرها من الشركات قد مارست ضغوطاً شديدة العام الماضي من أجل جعل الكونغرس يرفع السقف من 65,000 إلى 115,000، والسماح لبعض الطلاب الأجانب بتجاوز «برنامج الفيزا» (تأشيرة الدخول) والانتقال مباشرة من مرحلة إكمال دراستهم ونيل الشهادة الجامعية إلى مرحلة البطاقة الخضراء المكفولة مالياً التي تسمح لهم بالإقامة والعمل.

وفي غضون ذلك كان رون هيرا، وهو أستاذ السياسة العامة في معهد روتشستر للتكنولوجيا ورئيس اللجنة السياسية للبحوث والتنمية التابعة لمعهد الهندسة الكهربائية والإلكترونية – الولايات المتحدة الأمريكية قد أدلى بشهادة أمام لجنة المشروعات الصغيرة التابعة لمجلس النواب الأمريكي، «حول الاستعانة بكوادر من الخارج لوظائف الخبرات العالية» وذلك في شهر تشرين الأول من عام 2003. وأبلغ البروفيسور هيرا اللجنة أنه «وفقاً لأحدث المعطيات الصادرة عن مكتب إحصاءات العمالة، فإن مهندسي الكهرباء، الإلكترونيات، وأجهزة

الحاسوب يستمرون في مواجهة نسبة بطالة أعلى من عامة الشعب، وأكثر من ضعف النسبة للمديرين وأصحاب المهن الآخرين. وتعد الأمور بالنسبة للمهندسين الإداريين أسوأ حتى بوجود نسبة بطالة تبلغ (8) بالمئة».[33] ويعزو هيرا هذا الوضع بشكل مباشرة إلى تزايد استقدام العمالة من الخارج وإعطاء تأشيرات الدخول من نموذج (H-1B) التي تمنح للعمال الفنيين الأجانب.

إضافة إلى ذلك يرى هيرا في الأمريكيين الهنود (هو نفسه من أصل هندي) عاملاً رئيساً في هذه العملية. وهو يقول: «هنالك ترابط واضح بين الشتات الهندي في الولايات المتحدة، واستخدام تأشيرة (H-1B) واستقدام الموظفين من خارج البلاد». ويبلغ عدد الرعايا الهنود ممن يتلقون تأشيرة دخول من النموذج (37) (H-1B) بالمئة. من المجموع العام. وأعربت نقابة المبرمجين، وهي جماعة مناصرة لعمال صناعة معدات الحاسوب، عن قلقها بأن متاجر بيع مستحضرات العناية بالجسم التي توظف حاملي التأشيرة (H-1B) تقوم باستغلال العمال الأجانب فيما تعمل على خفض الأجور التي تدفع في الولايات المتحدة بحيث تكون أقل من 45,820 دولاراً للكوادر الفنية العاملة في مهنة الحاسوب في حين أن وزارة العمل تحدد متوسط الراتب للوظائف المتعلقة بهذا القطاع بأكثر من 62,000 دولار».[34]

ولا يعترض رون هيرا على استقدام عمال فنيين ضروريين بتأشيرات الدخول من الفئة (H-1B). إنه يعترض على متاجر بيع مستحضرات العناية بالجسم التي توظف عمالاً للعمل برواتب أقل جداً من المستويات التي تحددها المؤسسة الصناعية الأمريكية، وبذلك تؤدي إلى خفض الأجور والإسهام في حدوث بطالة مرتفعة بين الكوادر الفنية الأمريكية المختصة في مجال الحاسوب. أما الجانب السيىء من مسألة التأشيرة (H-1B) فهو عمل الشركات والأفراد في المناطق الحرة وخارج الحدود ومايترتب عليه من تراجع العائدات الضريبية. فقد جرى حتى هذا الحين انتقال ما يقدر بمليون وظيفة أمريكية ما وراء البحار. ويقدر أيضاً أنه بحلول عام 2005. سوف يكون هناك 3.4 مليون شخص من فئة موظفي المكاتب والمدرسين يعملون في الخارج. وهناك على وجه العموم (14) ملايين وظيفة مكتبية أمريكية أو واحدة من أصل تسعٍ معرضة للانتقال خارج الحدود، وهو رقم مذهل، مع كون الهند

الوجهة الأولى للعقود الخارجية[35]. ولا بد لحكومة الولايات المتحدة من أن تقر كيف أن الثورة الصناعية الثالثة، بما فيها استقدام العمالة من الخارج وتأشيرات (H-1B) تضر بعمال الولايات المتحدة. كما يجب عليها أن تتوصل إلى اعتماد سياسات سوف تساعدهم على حماية أوضاعهم من هذه التعديلات التي تؤثر بشدة في بنية العمل.

الجانب الهندي من العمل ما وراء البحار

واجهت مشكلة مؤخراً مع جهاز الحاسوب المحمول الذي يخصني الأمر الذي تطلَّب مني أن أتصل بقسم خدمة الزبائن في شركة IBM، آ.بي.ام. مايكروسوفت Microsoft، ولينكسيس Linksys. وقد حولت الشركات الثلاث جميعها مكالمتي الهاتفية إلى الهند. فتحدثت إلى امرأة شابة في بنغالور تعمل مع IBM، وشاب في غورغاون يعمل مع مايكروسوفت، وشاب آخر في مدينة بيون يعمل مع لينكسيس. كان هؤلاء الشبان الهنود مهذبين بشكل لا يمكن أن تخطئه، وقد فوجئوا بوجود شخص يتكلم عبر الهاتف ويعرف شيئاً ما عن بلدهم. إلا أنني عندما كررت ترداد الشعار القائل Koi desh perfect nehi hai (ليس هناك من بلد مثالي) من فيلم Rang De Basanti «رانغ دو باسانتي»، [وتعني «لَوِّنه بالأصفر»] وهو فيلم عرض مؤخراً ويلقى شعبية هائلة لدى الفتية في سن المرحلة الجامعية في الهند وقد شاهدوه جميعهم، أجاب أحدهم وقد بدا خائفاً قليلاً «في الواقع سيدتي، ليس مسموحاً لنا. فعلينا أن نتكلم الإنكليزية فقط».

وتشكل مراكز الاتصالات الهاتفية مجالات جذب لشباب الهند الذين يقيمون في المدن حيث توفر لهم دخلاً يكون أحياناً أكبر من دخل أولياء أمورهم، إضافة إلى توفير فرصة للعمل في محيط مليء بأشخاص شبان من عمرهم. ومن المؤكد أن عملهم صعب من دون شك. فهم يشتغلون في أعمال المناوبة ليلاً عندما يكون الوقت نهاراً في الولايات المتحدة وغالباً ما يكونون عرضة لتلقي الشتائم وللمعاملة السيئة من جانب زبائن سريعي الغضب. ولقد نمت وبسرعة ثقافة كاملة لمراكز الاتصالات الهاتفية، مع قيام مطاعم، ومقاهٍ، ونوادٍ ليلية إلى جانبها تعمل على إرضاء مجموعة من الشباب الذين يملكون مدخولاً متيسراً يتيح لهم إنفاقه حسب رغبتهم، وهم -وإلى حد بعيد- متحررون من رقابة أولياء الأمور

(معظم الشباب الهنود يعيشون في البيت). وفي العام الماضي نشر تشيتان بهاجات رواية أحدثت ضجة كبيرة، وكانت الأكثر رواجاً في الهند عنوانها «ليلة واحدة @ مركز الاتصالات الهاتفية». وهي تتحدث عن مجموعة من الشخصيات الهائمة على وجهها في الليل الفارغ لمدينة الأقمار الصناعية غورغاون في دلهي، وهم يحاولون إيجاد الحلول لمجموعة من المشكلات التي يواجهها جيلهم بالذات. ورئيس المجموعة هو شخص محتال جشع يتملق رؤساءه الأمريكيين. وكل الشباب الذين تحدثت معهم أثناء جولة مشكلة حاسوبي في الهند أبلغوني أنهم سمعوا بهذا الكتاب، وقد قرأه واحد منهم. وعندما سألته عمّا إذا كان قد قدم صورة دقيقة عن تجربته أجاب، سيدتي، الأمر يعتمد كثيراً على رئيسك في العمل». وعندها تذكرت أن «هذا الاتصال الهاتفي ربما يكون مسجلاً لغايات ضمان مستوى عالٍ من الأداء».

قبل الثورة التكنولوجية في الهند، كانت إمكانية الحراك الاجتماعي معدومة تقريباً، وكانت فرص الإنسان الشاب في الحياة يحددها وإلى درجة كبيرة وضع أسرته، ومعارفه واتصالاته، وثروته. وقد غيرت شركات التكنولوجيا في الهند هذا الوضع. وأثبتت أنه بالإمكان توظيف المرء كي يعمل ويحقق النجاح بناء على ما يمتلكه من مزايا فقط. وقد أبلغني ناريانا مارثي رئيس مجلس إدارة شركة Infosys والمشارك في تأسيسها أن نموذج نظام أصحاب المزايا الرفيعة الذي قدمته الشركة كان «الأمر الأكثر ثورية الذي حصل في هذا البلد». ويشكل العمل ما وراء البحار بالنسبة للهند تياراً حيوياً ومتنامياً لوظائف جديدة للشعب الفتي التواق للحصول على الفرص المواتية. كما شكل عاملاً رئيساً في نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات في الهند الذي خُطط له ليرتفع من 1.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2001 إلى 8-10 بالمئة بحلول عام 2008[36].

ويكبر حجم انفوسيس Infosys، الشركة ذات الربح المأمون التي تتخذ من مدينة بنغالور مقراً لها بسرعة مذهلة بنسبة 50 بالمئة كل عام، لتمثل ذهنية خاصة لقدرة الهند على تصدير العمالة إلى الخارج لتسيير عمليات تنفيذ مشروعات الشركات التجارية والمؤسسات الاقتصادية. ومنذ انطلاقها كشركة ناشئة قبل خمسة وعشرين عاماً فقط على يد مجموعة من الأصدقاء الذين لم يمتلكوا شيئاً أكثر من الحماسة لإيجاد عمل، فإن Infosys لديها

حالياً ستة وستون ألف موظف في عشرين بلداً مختلفاً. ويبلغ متوسط عمر موظفيها سبعة وعشرين. وتعد شركتا ويبرو «Wipro» وتاتا «Tata» للخدمات الاستشارية الشركتين الأخريين العملاقتين في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات في الهند، وهناك أيضاً المئات من الشركات الأصغر حجماً. وكل هذه الشركات تقوم بتوسيع نطاق الخدمات التي تقدمها بشكل سريع، حيث تنتقل من صيانة أنظمة الحاسوب إلى تطوير البرمجيات وإعادة تصميم الأنظمة، وتقديم الخدمات الاستشارية ومجالات أخرى. وتتحول الوظائف عن الأمريكيين الذين هم في منتصف العمر ومعها الرعاية الصحية والمنافع المكلفة إلى الهنود، الذين هم في سن العشرينيات، والمتلهفين للحصول على وظيفة. ويبدأ راتب مهندس البرمجيات في الهند بنحو 5,000 دولار في حين يصل راتب الوظيفة ذاتها في الولايات المتحدة إلى 60,000 دولار.[37]

وبحلول عام 2009. سوف يكون 20 بالمئة من القوة العاملة التابعة لشركة آي. بي. ام «IBM» المنتشرة في أنحاء العالم والبالغة ثلاثمئة ألف موظف تقريباً، سوف تكون موجودة في الهند. وتعد شركة انتل Intel، سيسكو cisco، مايكروسوفت Microsoft واتش.بي H.P (هيوليت باكارد) مجرد بعض الشركات التي تتمركز في الولايات المتحدة، وتمتلك مرافق ومنشآت في الهند. وتنظر هذه الشركات إلى الهند باعتبارها فرصة ثنائية الشُّعب: واحدة كطريقة للتقليل وبشكل كبير من تكاليف العمالة وكمدخل إلى البحث العلمي المتقدم، والثانية، كسوق تملك إمكانية التفوق على أسواق الولايات المتحدة وأوروبة ومنطقة شرقي آسية النامية. وكما أبلغني آمار بابو، المدير الإداري لشركة انتل الهند «فإن شركة انتل تنظر إلى الهند كموقع مهم بالنسبة للشركة لمتابعة البحوث العلمية ومشروعات التنمية على مستوى العالم. وتشكل الهند في الوقت ذاته سوقاً استهلاكية لتكنولوجيا المعلومات. وستشكل الأسواق الناشئة كذلك مصدراً للكثير من التطور الذي سيشهده المستقبل. وتتوسع مشروعات فرع شركة انتل في الهند بنسبة ثلاثين بالمئة».

الأمريكيون في الهند

كان الأمريكيون الوحيدون الذين شاهدتهم في الهند لسنوات عديدة هم السياح المغادرين والقادمين في المطار. أما الآن فتمتلئ المطاعم والحانات الجديدة بالمغتربين

الأمريكيين والأوروبيين الشباب الموجودين في الهند بغرض المغامرة إلى حد ما؛ ولأنهم يرون فيها وإلى حد ما أيضاً وجهة لفرصة مواتية. ووفقاً لمقال نشر في مجلة «بيزنس ويك» BusinessWeek العام الماضي، يعمل ثلاثون ألف مغترب في الهند لدى شركات صناعة التكنولوجيا والشركات التي تنفذ عقوداً خارجية، بزيادة تبلغ ثلاثمئة بالمئة في ثلاث سنوات فقط». وتقدر مجلة «تايم أوت مومباي» Time Out Mumbai وهي النسخة الصادرة في مدينة بومباي من مجلة «تايم أوت» TimeOut، إن عدد الأمريكيين الذين يعملون ويعيشون في بومباي يبلغ أربعة آلاف شخص[39]. وهذا ليس بالرقم الضخم مقارنة بـ لنقل الخمسين ألف أمريكي الذين يعيشون في باريس أو مئات الآلاف من المغتربين من جميع أنحاء العالم الذين يستقرون في مدينة نيويورك بغرض الإقامة فيها، إلا أنه عدد أكبر كثيراً من عدد الأمريكيين الذين اعتادوا على العيش في بومباي في أي وقت.

وعدا عن الأمريكيين من أصول هندية أو الرعايا الهنود الذين كانوا يقيمون في الولايات المتحدة، والذين يعودون إلى الهند ضمن مجموعات، هناك خريجو جامعات جدد من أمثال ناثان لينكون، وهو مواطن من مدينة ميلووكي بولاية ويسكونسن، وبيتر نورلاندر، وهو خريج جامعة كورنيل. وكلاهما في بداية العشرينيات من العمر، ويعملان لصالح شركة Infosys في مجمع الشركة الفخم في مدينة بنغالور. وعندما زرت الشركة في وقت مبكر من العام الماضي، هيأ لي رئيسهم ناندان نايلكاني الجلوس في غرفة اجتماع تطل على مدخل الشركة حتى أتبادل الحديث معهم.

كان بيتر الأكثر اطلاعاً وذكاءً بين الاثنين. وكان قد زار الهند مع أسرته وعاش وحده أيضاً في بومباي مدة من الزمن أثناء دراسته في الجامعة كطالب طب متمرن يكتب في صحيفة Financial Express «فايننشال اكسبرس». لم يكن ناثان قد زار الهند أبداً قبل تسلمه وظيفته لدى شركة Infosys وعندما سألته كيف انتهى الأمر بفتى من ويسكنسون في مدينة بنغالور، قال لي: «كنت أقوم بعملية البحث عن وظيفة، مثل كل شخص آخر تماماً، فعثرت على القائمة المعلنة للوظائف الخاصة بشركة Infosys. ولم أدرك حتى إنها كانت لوظيفة في الهند. وعندما تكلمت مع والدي بشأنها، قال لي: أساساً إنه سوف يتبرأ مني مالم أحاول الحصول عليها. وهكذا، حصلت على العرض بعدها وأنا على ما يرام تقريباً، ولن

يحدث لي هذا ثانية أَبداً. وقد أَبلغوني أنه كان هناك سبعة موظفين أمريكيين في الشركة. وهم يقيمون في مجمع سكني من عدة شقق تملكه Infosys، وفي حين يبعد المجمع سبعة عشر كيلو متراً فقط، أكثر قليلاً من عشرة أميال، عن مباني الشركة، فإن الوقت يستغرق ساعة أو اثنتين ليشقوا طريقهم من البيت إلى مكان العمل عبر الازدحام الفظيع لحركة السير في مدينة بنغالور.

وأوضح ناثان قائلاً: «نحن لا نطبخ». نحن نطلب الطعام من الخارج إلى المنزل. وهناك بعض الأماكن الصينية. ومطاعم البيتزا مثل «بيتزا هات» Hut Pizza و«دومينوز» Domino's. أو نقطع الشارع إلى مكان حيث نستطيع أن نحصل على وجبة كاملة من تلك التي تتميز بها منطقة جنوب الهند، وذلك مقابل عشرين روبية [نحو أربعين سنتاً]. «لقد حدثاني عن حياة الليل في بنغالور والصعوبات التي تواجههما في مواعدة فتيات هنديات. فإما أن الفتيات لا يخرجن إلى المحال العامة، أو كما قال لي لينكون: «كأن الفتيات هن أغنى منك كثيراً، أنت تفهمين؟ كأنهن من الأثرياء في الواقع. إنهن متعجرفات جداً. وإذا ما تحدثن إليك فذلك لأنهن كن يعشن في الخارج، ويعرفن أنه لا مانع من الحديث الى الشباب».

وبعدما التقيت ناثان وبيتر، قامت شركة Infosys وبشكل مفاجئ بزيادة عدد كوادرها من الولايات المتحدة، باختيارها ثلاث مئة موظف جديد، العديد منهم يمتلكون معلومات أساسية في التكنولوجيا من أرقى الكليات مثل معهد ماساشوستس للتكنولوجيا «MIT». وسوف يقضي معظم هؤلاء الأعضاء الجدد بضعة شهور في التدرب في مبنى الشركة في مدينة ما يسور بالهند، ثم ينتقلون إلى مواقع الشركة حول العالم، ويتضمن ذلك العودة ثانية إلى مواقع في الولايات المتحدة. والاتجاه واضح: سوف تقوم الشركات من أي بلد بالبحث عن أفضل موهبة يمكنها الحصول عليها، وحيثما يمكنها إيجادها، وذلك يشمل الشركات الهندية التي توظف الأمريكيين والأوروبيين.

وشركة Infosys ليست هي الشركة الهندية الوحيدة التي تتعاقد مع موظفين أمريكيين. فقد كان اناند ماهيندرا، وهو خريج جامعة هارفرد (بدرجة امتياز) وكلية هارفرد للأعمال، قد بدأ بتوظيف خريجي الفئة الجامعية في عام 2003. عندما أرسل إليه ريان فلويد وهو خريج جامعة ييل رسالة بالبريد الإلكتروني يسأل فيها عن الفرص المتوافرة.

وفي شهر تشرين الثاني «نوفمبر» من عام 2004، وبعد عام من العمل مع الشركة قام ريان بجولات متكررة لصالح شركة ماهيندرا وماهيندرا ووصل إلى جامعات هارفارد، تافت، ييل، برينستون، پين، وكولومبيا من أجل التعاقد مع موظفين جدد. وتعد إستراتيجية اناند ماهيندرا مباشرة وغير معقدة، حيث يقول: «قد يبقى هؤلاء الشباب سنتين في العمل إلا أنهم يصبحون سفراء للبلد وللشركة. ومثل ذاك الإنسان سوف يحصل على حافز وعلى فكر يفوق المعتاد. وأنا أدفع لهم ما أدفعه لهندي يحمل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال. ونحن نحصل على الثمن».

عندما سألته كيف عرف أياً هم الشباب الذين سيكونون على مستوى الخبرة الهندية، وأيهم لن يكونوا كذلك حقاً، أجاب: «إنني أستخدم السؤال الخاص بحبات المصفوفة. فأنا أسألهم: «هل أنت إنسان يختار الحبة الحمراء أم الحبة الزرقاء؟ من المؤكد أنه إذا ما جئت أنتِ، فإن حياتكِ سوف تتغير».

كنت أتبادل الحديث مع أناند في البهو المؤدي إلى غرفة الطعام الخاصة في مقر شركة ماهيندرا في حي وورلي بمدينة بومباي. وعلى مسافة من الطريق الرئيس في وسط منطقة الطاحونة القديمة، كان المبنى المضلع المصنوع من القرميد الأحمر يبدو مقطعاً بمساحات مفتوحة وأقسام منسَّقة بشكل جذاب ومسارب مختلفة تسير في اتجاهات مختلفة. وأجرى أناند اتصالاً هاتفياً مع ديفيد ارناو، وهو من خريجي جامعة هارفرد، ويعمل لصالحه وطلب منه المجيء والتحدث معي.

لم يكن ديفيد ارناو ذو الشكل الحسن، والشخصية المتميزة، طويل القامة والبالغ من العمر ثلاثة وعشرين عاماً، وله عينان زرقاوتان، لم يكن قد جاء إلى الهند من قبل. وقد قال لي: «كنت أرغب بالعمل في أمريكة اللاتينية. ولم أكن قد سمعت في الواقع عن الازدهار الذي تشهده الهند. إلا أن توافر الفرصة للعمل في تصدير السيارات إلى أمريكة اللاتينية عن طريق شركة هندية أثار فضولي». وتوقف عن الحديث، ثم تابع قائلاً: «أَنتِ تدركين أن معظم الشركات التي تأتي من أجل التعاقد مع موظفين هي مؤسسات استشارية. وليس هناك من شيء دولي تقريباً. وقد بدت هذه أشبه بفرصة غير عادية».

سألته إن كان قد أحب وظيفته.

فأجاب: «أنت تأخذين على عاتقك مسؤولية أكبر هنا وبإمكانك أن تقومي بإنجاز أشياء أكثر مما يمكنك إنجازها في مجال العمل الاستشاري في أي وقت. إنني أتعلم أموراً كثيرة جداً.

وتساءلت كيف كان حال هؤلاء الأمريكيين الشباب وهم يعيشون في مدينة بومباي، فقال ديفيد: «كانت هناك صعوبة في الشهرين الأولين بالفعل. وقد كان عليَّ أن أتعلم كل شيء من جديد. كان عليّ أن أتعلم مجدداً كيف أسير في الشارع».

وكان هناك شخصان أمريكيان آخران يعملان لصالح ماهيندرا عندما كنت هناك العام الماضي. وقد أوضح أناند ماهيندرا أن ثلاثتهم يتقاسمون شقة في باندرا، وهي أول ضاحية في مدينة بومباي، حيث تتناثر البيوت القديمة ذات الطابق الواحد وأبنية الشقق المتواضعة على امتداد شوارع تصطف على جانبيها الأشجار، وحيث تم افتتاح بعض أحدث المطاعم والنوادي. وتعد ضاحية باندرا منطقة شعبية يؤمها الشباب، وهي أقل غلاء وأكثر إثارة من منطقة جنوب بومباي. وابتسم اناند قائلاً: «هم يُعرفون باسم فتيان ماهيندرا». وقال لي وهو يرمق ديفيد بنظرة وقد لمعت عيناه: «لقد علمت بأمر حفلة عيد الميلاد التي كانوا يتنكرون فيها بثياب الأقزام».

ورفع ديفيد بصره مدهوشاً، وصاح: «أنت تعرف أكثر مما نعرف أنك تعرف!»

فضحك أناند.